

دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الهوياتي وبناء مجتمع المواطنة في الوطن العربي

د. حميدة ركاش
قسم العلوم السياسية
جامعة حسنية بن بوعلي- الشلف.

ملخص:

تعتبر أزمة الهوية من بين أعقد الإشكالات التي تعيق بناء وتحقيق الأمن وبناء الديمقراطية والمشروع المجتمعي في الوطن العربي، كما أنها تقمع كل محاولة للتقدم والرفق وذلك من خلال ما تفرضه من انشقاقات وتناقضات على المستوى السياسي وكذا الاجتماعي والثقافي، والذي ينعكس على الجوانب الأخرى الاقتصادية والأمنية وغيرها. وفي هذا المجال تظهر أهمية تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني كفاعل أساسي إلى جانب الفواعل الأخرى في الدولة في تحمل المسؤوليات، والتي من بينها تحقيق الأمن الهوياتي وبناء مجتمع المواطنة خاصة في ظل الظروف المتأزمة التي تمر بها الدول العربية حالياً، حيث أصبحت قضية الهوية الوطنية بمثابة المرض الذي يصيب هذه الدول الحالية من المناعة الكافية لهذا الداء. لذلك يمكن ليجار أن العلاقة بين المجتمع المدني والهوية في العالم العربي هي علاقة تأثير وتأثر، كون أن المجتمع المدني بوسعه أن يساهم في تكوين الهوية وتحقيق الأمن وبناء مجتمع المواطنة في هذا المجال، كما أن الهوية تؤثر في المجتمع المدني حيث أنه من أسباب أو معوقات أداء المجتمع المدني دوره هي أزمة الهوية، لذلك فإن هذه الأخيرة تعتبر مصدر جميع الأزمات وبالتالي تشكل أحد النقاط السوداء بالنسبة لأي دولة، وتفرض عليها مواجهتها عن طريق وضع حلول فعالة وناجعة، وليس مجرد إعطاء مسكنات قد تخمدوها في حينها، لكنها تشكل فيما بعد أساساً تقام عليه العديد من الثورات، الأزمات والاحتجاجات.

مقدمة :

من هذا المنطلق فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية من أهم المنظمات التي يُعوّل عليها حالياً في مجال التنمية والتطور الاقتصادي وحماية حقوق المواطنة، بل إن مساهمة المواطنة في توفير الاستقرار للبلد غدا مرهون إلى حد كبير بحماية منظمات المجتمع المدني نظراً لدورها الحيوي في تحقيق العديد من التطورات الأساسية للمواطنين لعل من أهمها المشاركة النشطة في الحياة الاجتماعية ونشر القيم والأخلاق الإنسانية. من هذا المنطلق تتبلور الإشكالية الرئيسية لموضوع المداخلة فيما يلي:

ما مدى فعالية البعد الوظيفي للمجتمع المدني في تحقيق الأمن الهوياتي وبناء مجتمع المواطنة في ظل الحراك العربي الراهن ؟، وما هي آليات تفعيله ؟. للإجابة على الإشكالية المطروحة نقسم دراستنا إلى المحاور الرئيسية التالية:

شهدت المنطقة العربية العديد من التحولات والتغيرات في السنوات الأخيرة، تمثلت في الحراك المجتمعي الذي شمل جميع الفئات ومساءلة الحكومة من أجل الحقوق أو اتجاه ممارساتها والتشكيلات الشعبية التي نشأت أثناء الثورات، كل هذا أعاد التفكير من جديد بقضايا الدولة والتنمية والمواطنة والهوية، ودور طبيعة الدولة التسلطية وسياساتها، وما أدت إليه هذه السياسات من إقصاء وتهميش وتوزيع مشوه للسلطة والثروة، لنتاج قاعدة جديدة للانقسامات الاجتماعية العمودية والجهوية الأهلية، كان من أبرز إفرازاتها تحويل هذه الانقسامات على صراعات هوياتية تتسبب فيها الهويات ما يهدد المجتمع السياسي بالتحول إلى مادون الدولة.

وأخيرا ثبات صلات الولاء القبلي والعشائري، ولئن اشتملت الممارسة السياسية في البلدان العربية على بعض هذه المبادئ، فإن الطابع الإشكالي للمواطنة ارتبط فيها تماما بكيفية تصور فكرة المواطن وباختلاف النظم السياسية العربية ذاتها.

فالتركيز والشخصنة سيات مشتركة بين كافة النظم العربية الجمهورية منها والملكية، حيث تغتصب الحقوق والحريات المدنية والسياسية وتتعرض للانتهاك بشكل منهج ومنظم، بينما تعاني المؤسسات والأجهزة الأخرى من الضعف والافتقار للاستقلالية، وبالتالي للفعالية والعجز عن القيام بأدوارها الطبيعية المنوطة بها في صنع السياسات وتنفيذها، وإخفاق التجربة العربية وقصورها الشديد أصاب شرعيتها بأزمة، فهي لا تحظى بالرضا والقبول الطوعي والاستعداد للمساهمة والمشاركة الاختيارية الإرادية، بل هي أقرب ما تكون إلى الكيان القهري وهو ما انعكس بشكل مباشر على غياب المجال العام وضعف المواطنة، وهو ماعيق القطيعة أكثر بين المجتمعات العربية وقياداتها السياسية.

ويرصد أحمد مالكي إشكالية الدولة العربية الحديثة باعتبارها تكمّن في سوء توزيع السلطة والثروة والعلاقة بين "السياسي" و"الاجتماعي" التي ظلت تلازمة، فالقهر السياسي بأشكاله امتد إلى دائرة القهر الاجتماعي، ليشمل فئات عريضة من المجتمع.⁽³⁾

وعلى صعيد المواطنة فهي ليست مجرد حقوق وحريات يُعترف بها ويتم إقرارها في الدساتير، بل إنها أعمق من ذلك كثيرا فهي حالة من الوعي والنضج المجتمعيين، تحوّل الفرد بتعبير "سبينوزا" من مجرد "عبد أو ابن إلى مواطن"، لذلك تحتاج المواطنة كي تصبح قيا وممارسات متوطنة في الدولة والمجتمع معا إلى ثقافة سياسية ديمقراطية، تنزع عنها الطابع المعيارى والأدواتى الذي غالبا ما يجعلها عرضة للاستغلال والتوظيف الإيديولوجيين، أكثر مما يفتح لها أفاق الاستقرار والاستقامة في الحياة العامة للأفراد والجماعات.⁽⁴⁾

فمعظم الدساتير العربية تنص على حقوق المواطنة لأفراد الشعب، ولا يتمتع المواطنون بهذه الحقوق من الناحية العملية، وتبقى هذه القواعد الدستورية مجرد نصوص معطلة لا تنتقل إلى حيز التنفيذ الفعلي، وينظر إليهم في حالات كثيرة على أنهم

1- الدولة العربية الحديثة و إشكالية المواطنة.

2- أزمة الهوية وتحقيق الأمن في ظل الحراك العربي الراهن.

3- واقع دور المجتمع المدني في تعزيز وبناء الهوية والمواطنة في العالم العربي.

4- سبل تفعيل المجتمع المدني في تحقيق الأمن الهوياتي وبناء المواطنة في العالم العربي.

أولا- الدولة العربية الحديثة وإشكالية المواطنة:

يشهد نموذج الدولة العربية في المرحلة الحالية موجة عنيفة من الحراك السياسي والاجتماعي الذي لا تخلو منه أي دولة عربية، ففي كل واحدة منها ترتفع الأصوات المناهضة لطبيعة الأنظمة الاستبدادية المسيطرة وأشكال التهميش والإقصاء للمواطن العربي، أسقطت رأس النظام حتى الآن في أربعة منها، وأحدثت هذه الاحتجاجات تغييرات جوهرية في النظام السياسي في كل منها ولا تزال في طور التحول، والواضح أن هذه الثورات ليست مجرد ثورة على حكم الفرد الديكتاتوري أو حتى على منظومة الحكم التي تركز السلطات في يد الحاكم، وإنما أكثر من ذلك هي ثورة على نظام الدولة ذاته، هي ثورة على الظلم الاجتماعي وإهدار الموارد وسيطرة المؤسسة العسكرية والأمنية، ثورة على الاغتراب داخل الوطن ودونية الذات والانفصال عن الامتدادات الثقافية والحضارية العربية والإسلامية، ثورة على المركزية الشديدة وإهمال الأطراف، وعلى تهميش فئات من المجتمع وتقسيمه ليصبح معاديا لبعضه البعض.⁽¹⁾

وصفت أوضاع الدول العربية بسيادة أنظمة سياسية شمولية تسلطية، تعزيمها أزمة في شرعيتها الدستورية وتربطها علاقة متوترة بالمجتمع، فالدولة مركزية والسلطة التنفيذية تفوق في اختصاصاتها السلطتين التشريعية والقضائية أي أن التوازن مفقود، بل ثمة رجحان لكفة التنفيذي واختلال واضح في توزيع السلطات لصالح قمة الهرم الذي يتحكم في كافة مفاتيح السلطة وآليات ممارستها.⁽²⁾

من خلال هذا الوضع بدت الدولة كما لو أنها أداة هيمنة لإخضاع المجتمع، هذا النموذج من الدولة تميز أيضا بتعايش عدة مبادئ متعارضة مع أسس المواطنة: هشاشة تطبيق مبدأ استخدام العنف المُشرّع، نسبية التمييز بين العمومي والخاص،

السياسي والمؤسساتي، ومن أثبت ولاءه للوطن بطريقة فيها كثير من العفوية والبساطة، ومن عبر عنه بطريقة فيها الكثير من الالتفاف حول المكتسبات والمصالح الوطنية واللحمة الاجتماعية التي هي بحق عنصر مهم من عناصر المواطنة، لكن الأهم من هذا وذاك أن يكون الجميع متفقون على احترام الثوابت الأساسية التي تكون القاعدة الرئيسية التي تقوم عليها الأمة.⁽⁸⁾

ثانيا- أزمة الهوية وتحقيق الأمن في ظل الحراك العربي الراهن:

عرفت العديد من البلدان العربية مع بدايات عام 2011 حركات احتجاجية شعبية واسعة، أحدثت تغييرات جوهرية في كثير من أنظمة الدول العربية، وأصبح واضحا للعيان أن هذه الثورات الشعبية ليست مجرد ثورة على حكم الفرد الديكتاتوري أو حتى على منظومة الحكم التي تركز السلطات في يد الحاكم، وإنما أكثر من ذلك هي ثورة على نظام الدولة ذاته هي ثورة على الظلم الاجتماعي وإهدار الموارد، ثورة على الاعتزاز داخل الوطن ودونية الذات والانفصال عن الامتدادات الثقافية والحضارية العربية الإسلامية، ثورة على المركزية الشديدة وإهمال الأطراف وعلى تهيمش فئات من المجتمع وتقسيمه ليصبح معاديا لبعضه البعض.

لذلك فقد كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن مسألة الهوية في العالم العربي، سواء كانت وطنية، قومية أو إسلامية، فالمتغيرات المتسارعة التي يعيشها كل مجتمع ذي تراث وهوية حضارية تدفع أبناء المجتمع إلى طرح مسألة هويته الثقافية أو الوطنية، بوصفها تعبيراً عن ذاتيته واستقلاله وأصالته، وبوصفها مرجعاً للحفاظ على تلك الذاتية وسط تعدد المتغيرات واختلافها.

أما عن أزمة الهوية فهي الناجمة عن غياب الهوية السياسية الوطنية الموحدة والمشاركة بين أفراد المجتمع السياسي/ الدولة، مما يضعف أو يغيب لديهم الإحساس بالانتماء لهذه الدولة والولاء لها، في المقابل حضور وقوة إحساسهم بالانتماء والولاء للجماعات الاجتماعية الفرعية التي يرتبطون بها (الاثنيات، القبائل، الديانات، المذاهب، الطوائف، الطبقات)، فتضعف أو تغيب لديهم مشاعر المواطنة والولاء القومي أو السياسي المركزي.⁽⁹⁾

رعايا تابعين، وعلى وجه العموم يكونون غير متساوين في حقوقهم وكذلك في الواجبات التي يتكفلون بها، ويجري التمييز وتطغى التفرقة بينهم على أساس علاقات القرى والمقرين.⁽⁵⁾ وفي ذات السياق وصل الأمر ببعض الدول لتأخذ صراحة مبدأ التمييز لأسباب تتعلق بخصوصية تركيبها الديمغرافية، بينما لا تعطي دول أخرى الأقليات المكانة المطلوبة على أي صعيد، وتهيمش المواطنة كان هو الكلفة السياسية والاجتماعية التي تم إغفالها بحجة أن الدولة لازالت في طور التكوين، وأن خطوط الانقسام والتعددية العرقية والطائفية والقبلية لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة، وأن الأمن القومي أهم من حرية الفرد، مع التخوف من القوى الشعبية التي قد تتبنى خيارات مغايرة للنخب، في هذا السياق تم القضاء على التعددية وتأميم الأحزاب والنقابات والحركات العمالية والطلابية ونفي وقع المتفقين.⁽⁶⁾

أثارت هذه المشاكل في البلدان النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، جدلاً سياسياً وثقافياً واسعاً تحور أساساً حول آليات ممارسة السلطة وحقوق المواطنة، ففي هذه البلدان أصبحت الدولة المكلفة بإنجاز الاندماج الاجتماعي وترقية التطور الاقتصادي، القطب الأساسي الذي تدور حوله مجموع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتميزت في الغالب بخصائص أثرت سلباً وحدت من حقوق المواطنة:⁽⁷⁾

- ضعف الضمانات القانونية.

- التأطير غير المعقلن لآليات العمل الديمقراطي.

- القوة المطلقة للأجهزة القمعية.

وبدت الدولة كما لو أنها أداة هيمنة لإخضاع المجتمع، هذا النموذج من الدولة تميز أيضاً بتعايش عدة مبادئ متعارضة مع أسس المواطنة: هشاشة تطبيق مبدأ استخدام العنف المُشرَّع، نسبة التمييز بين العمومي والخاص، وأخيراً ثبات صلات الولاء القبلي والعشائري.

تغير مفهوم المواطنة إبان الثورات العربية وفي أعقابها، ففي هذا الوقت يريد الجميع أن يُعبر عن حبه وولائه ومواطنيته بطريقة أو بأخرى، والكل يُريد أن يُظهر ما يحول في سريره من مشاعر وطنية وقومية، لكن بطرائق ليست كلها سليمة وصحيحة، فهناك من عبر عن ولاءه للوطن بالمطالبة بالإصلاح

وهذا على حساب العادات والتقاليد وأصالة وتاريخ المجتمع العربي.

ثالثاً- واقع دور المجتمع المدني في تعزيز وبناء الهوية والمواطنة في العالم العربي:

المجتمع المدني كفاعل إلى جانب الفواعل الأخرى في الدولة، يسعى إلى الحفاظ على الهوية في الوطن العربي وبنائها وتلقين تعاليمها لدى النشئ الصاعد، بما توفر له من إمكانيات وأساليب متعددة، غير أن دوره يبقى ضعيفاً ولا يرقى إلى حد الحفاظ على الهوية وبنائها والسعي إلى تحقيق الأمن الثقافي والهوياتي، بل أنه أثبت في مناسبات عديدة أنه يُعبر عن واقع مأزوم بالفعل، وهذا راجع لكون المجتمع المدني هو ثمرة السياسات الرسمية في العالم العربي، أي أن العلاقة بين المجتمع المدني والنظام السائد في الوطن العربي يُعبر عن علاقة هيمنة من جانب النظام وتبعية وخضوع من جانب المجتمع المدني.⁽¹³⁾

من هذا المنطلق فإن طبيعة العلاقة بين الدولة وعدد من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تكتنفها إشكالات عديدة، فبدلاً من أن تكون تعبيراً أميناً عن التكوينات الاجتماعية نجدها تسعى إلى تطويع مؤسسات المجتمع المدني بأساليب متعددة، كذلك جرى توجيه عدد من هذه المؤسسات لتكون تعبيراً عن تعددية تضمن حق الجماعات في المشاركة السياسية، ولتكون لها منابرها وقواتها وتنظيماتها، لتتحول إلى مؤسسات تنظر بعين العشيّة والمنطقة وأحياناً بعين الدين والطائفة، إذ أصبح كثير من هذه المؤسسات يعمل على إيجاد سلوكيات وثقافات فرعية متباينة.⁽¹⁴⁾

وفي هذا السياق يرى أيمن عبد الوهاب وهو من الباحثين المعروفين في قضايا المجتمع المدني أن انعدام ثقة المجتمع المدني في الحكومة يقابله تردد الحكومة في التعامل مع الجمعيات الأهلية، وقد كشفت وقائع "الربيع العربي" عن الأثر الحاسم للأنظمة السيلسية والسلطات الحاكمة في لجم عملية تكون المجتمع المدني والدولة الوطنية (القومية) والتحول إلى الديمقراطية في بلدانها، على الرغم من ازدياد الطلب الاجتماعي على الحرية والمساواة والعدالة والحياة الإنسانية الكريمة.

وعموماً فواقع المجتمع المدني في بلداننا العربية تشوبه العديد من عوامل الضعف التي قد تكون مؤسسية، وقد تكون

من هذا المنطلق تُعد الهوية شيء أساسي للفرد كما للمجتمع مُساوية لوجوده، وهي مجموع الخصائص التي تميزه عن غيره، فالهوية الثقافية- الحضارية لأي مجتمع هي عنوانه الذي يضعه في المكان الذي يجب أن يكون فيه بين الأمم والمجتمعات، ويعطيه الصبغة التي لا توجد عند غيره والتي يظل محافظاً عليها رغم التواصل الثقافي والحضاري مع الآخر.⁽¹⁰⁾

أما عن مسألة الهوية في الوطن العربي فإن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها في هذا المجال هي وجود أزمة في هوية الفرد العربي، ويُمكن إرجاع تلك الأزمة إلى عدم التطابق بين الدائرة السياسية التي تمثلها الدولة القطرية ككيان سياسي مع الدائرة الحضارية والثقافية، فقد قُلت الدولة القطرية معتمدة على البُعد القبلي أو الطائفي أو المذهبي، حيث أنه جرى توظيف هذه الظواهر التي تمس حياة الفرد ويُعايشها بشكل يومي، لتكون المبرر أو القاعدة التي تستند عليها مؤسسة جديدة اسمها الدولة.⁽¹¹⁾

ومن أهم أسباب ظهور أزمة الهوية في الوطن العربي هي أن الدولة جاءت بمجموعة من المفاهيم والوقائع التي خلقتها، أدت إلى نوع من التناقض بين الهوية التي سعت الدولة لبنائها والفكرة لدى الفرد عن هويته، أدى ذلك إلى تأزم العلاقة بين الفرد والدولة على صعيد الانتماء والولاء.

وبالتالي فإن أحد أوجه أزمة هوية الفرد تمثلت في محاولة الدولة القطرية جعل الانتماء إلى الوطن يحل محل الانتماء إلى الأمة مما أدى على ثلاث نتائج هي:⁽¹²⁾

- أ- ازدياد تشترق الفرد داخل عصبية أو مذهبية.
- ب- عدم تماشي الفرد مع الدولة كمؤسسة تريد أن تؤسس وجودها على مشاعر الولاء للوطن.
- ج- ازدياد ضعف مشاعر الانتماء إلى الأمة بسبب انقطاع التواصل العضوي الحر.

وفق هذا السياق فإن واقع الهوية في العالم العربي يُبين وجود أزمة فعلية يعاني منها المجتمع العربي برمته، تظهر تجلياتها من خلال التأثير الواضح الفعلي والقوي للعملة ومختلف التطورات التي يشهدها العالم اليوم، من تكنولوجيا الاتصالات والثورة الرقمية، التي تفرض على الدول النامية والعربية منها على وجه الخصوص الالتحاق بها لأجل مواكبة العصرية والتطور،

بتطوير المجتمع المدني وإعطائه هامشا أكثر فعالية في تحقيق الأمن والحفاظ على المجتمع العربي من خطر التمزق الهوياتي، وإن هذا الأمر يتطلب توفير الحرية لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني وإعادة النظر في التشريعات الحاكمة لإنشاء ومراقبة ومتابعة نشاطات تلك المؤسسات بما يسمح بسهولة الإنشاء وزيادة الشفافية على نشاطاتها ومساءلتها في حال وجود ممارسات لا تتسم بخدمة مصالح المشاركين بها أو بخدمة المصلحة العامة للمجتمع.

وفي هذا المجال يمكن أن نرصد عدة آليات ومداخل لمعالجة العلل والثغرات التي تعترى المجتمع المدني الذي يتسم بالضعف في أغلب البلدان العربية ويتمثل هذه الآليات في:⁽¹⁷⁾

- توسيع دائرة الحقوق والحريات في مواجهة حالات الطوارئ وترسانة القوانين الاستثنائية، وهو ما أثبتت حركات الاحتجاج السياسي والمدني السلمي كصورة من صور النضال عبر الضغط على الحكومات.

- التحالف لمناهضة الفساد بشقيه السياسي والمالي، حيث تشجع ثقافة الفساد والارتباط تلازمي بين الفساد والتسلط ومن الضروري مواجهتهما معا.

- بناء التأيد حول فكرة المصالحة الوطنية من أجل إعادة الثقة بين الدولة والمجتمع.

- الحاجة إلى انبثاق ثقافة سياسية جديدة تقوم على قيم، الحرية، العيش المشترك، الانتماء الجماعي، النظر للدولة الأمة كإطار أعلى للولاء يجب ما عداه ويسمو عليه.

- الاعتراف بالتداول السلمي على السلطة بين الاكثريّة والمعارضة، وبشرعية الاختلاف، ومن ثم حق الأقلية في الملاحظة والنقد والتعبير عن الرأي الحر، والحاجة لتقوية المجال العام وتأسيس مفهومه، وتوسيع دائرته، والذي عرفه " هابرماس " بأنه يقوم على النقاش الحر والتداول والاختلاف.

وفق هذا السياق فالمجتمع المدني ليس مجرد حائط صد أمام الدولة ولا يجوز اعتباره ضد لها، فهو إطار مهم لتفعيل المواطنة وتعزيز القيم المدنية وحماية حقوق الأفراد، لكن في نفس الوقت لا يمكن أن تستفيد من امتيازات الديمقراطية في ترقية حقوق المواطنة وتحسين الظروف السياسية والاقتصادية للمواطنين، إلا عندما تُراعَى مجموعة من الاعتبارات يتعلق البعض منها

ثقافية وفكرية، وقد تعود إلى الفساد وانتفاء شرط الحوكمة عن هذا المجتمع، وعلى رأسها الشفافية، المساءلة والمحاسبة، بالإضافة إلى ضعف إمكانيات المجتمع المدني من مختلف الجوانب المادية، التنظيمية، تدخل وسيطرة الدولة..، والتي تؤدي إلى محدودية دوره والقصور في جوانب عديدة منه، فالدولة العربية تقف على الدوام على الضد من نشوء مؤسسات المجتمع المدني.

وأخطر الثغرات التي تعترى أداء المجتمع المدني وقوى المعارضة الساعية للتغيير على المستوى العربي، هو غياب التنسيق وضعف الترابط وعدم بلورة رؤية أو أجندة مشتركة للبحث عن حلول اتفافية للمشاكل الكبرى التي تواجهها المجتمعات العربية، وهي مشاكل متعلقة أساسا بقضايا جوهرية مثل حقوق المواطنة والتنمية الاقتصادية والسياسية..، وغيب في نفس الوقت الأدوار الفعالة التي بإمكان المجتمع المدني أن يقوم بها داخل المجتمع.⁽¹⁵⁾

على هذا الأساس يمكن القول أنه رغم الكثرة العديدة لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، ورغم تنوع نشاطاتها وكذا قدرتها على إيصال المنفعة الرأئية لأصحابها، إلا أنها بدت عاجزة عن إحداث فعل الإصلاح وعن الحفاظ عن الهوية التي تعتبر مرآة عاكسة لأوضاع المجتمع والدولة، وهذا رغم ما قد يتمتع به بعضها من قدرات ضعيفة ووصل مع النسق السياسي القائم، فالطبيعة غير التصالحية للنسق السياسي العربي مع المجتمع، بالإضافة إلى حادثة تكوين مثل هذه المنظمات، وإلى انشغال البعض بمصراعات القوة بين فصائله الداخلية وإلى طبيعة القوانين الرسمية الحاكمة لحركتها بالإضافة لشح التمويل، كلها أسباب تحد من إمكانية أن تلعب هذه المنظمات أدوارا متزايدة في عمليات تحقيق الإصلاح المنشود.⁽¹⁶⁾

لذلك فإنه ينبغي الحفاظ على هوية المجتمع العربي من خطر التمزق الهوياتي عن طريق تفعيل أداء الأطراف الفاعلة والمؤثرة على ذلك.

رابعا- سبل تفعيل المجتمع المدني في تحقيق الأمن الهوياتي وبناء المواطنة في العالم العربي:

إن تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تحمل المسؤوليات، والتي من بينها بناء وتحقيق الأمن الهوياتي يعتبر عاملا جوهريا في العالم العربي، هذا ما يستدعي الاهتمام أكثر

تعزيز الهوية العربية، ومازال العالم العربي يفتقد إلى منظمات مهمتها الأساسية تعزيز الانتماء والهوية العربية، باعتبار أن منظمات المجتمع المدني مشغولة بقضايا متعددة ولديها أولويات لم تكن من ضمنها تعزيز الهوية العربية.

- الخاتمة:

نخلص في نهاية المطاف بأن أبرز الأزمات التي تعاني منها المجتمعات و" الدول القطرية " في المنطقة العربية، تتمثل في تمزق الهوية الوطنية ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الانتماء للجاعات القبلية نتيجة لفقدان الشعور بالانتماء للدولة الوطنية الحديثة، وبالتالي سعياً موهوماً لتحصيل حقوق مفقودة بسبب غياب فاعلية المؤسسات الدستورية المختلفة وتلاشى دورها بعد تغوّل السلطات وإكمال ابتلاعها لمختلف أجزاء الدولة والمجتمع، وعزز ذلك اعتماد النخب الحاكمة داخل الدولة على الولاءات الجزئية بمستويات من العشيرة والقبيلة والطائفة والجماعة عرقية أو الإقليمية، مما أدى إلى أن تمثل تلك المستويات تدريجياً هوية نهائية في وعي الأفراد وبدلاً واقعياً عن المواطنة.

على هذا الأساس نقول أن أزمة الهوية هي مصدر جميع الأزمات، وهي تشكل أحد النقاط السوداء بالنسبة لأي دولة، وتفرض عليها مواجهتها عن طريق وضع حلول فعالة وناجعة وليس مجرد إعطاء مسكنات قد تخمدتها في حينها، لكنها تشكل فيما بعد أساساً تقام عليه العديد من الثورات، الأزمات والاحتجاجات.

لذلك فإنه ينبغي الحفاظ على هوية المجتمع العربي من خطر التمزق الهوياتي عن طريق تفعيل أداء الأطراف الفاعلة والمؤثرة على ذلك، وكذا العمل على حل أزمة الهوية وتعزيز عملية الاندماج الاجتماعي على أساس حقوق المواطنة، وبناء دعائم مجتمع الجودة المتمثلة في توفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي وحل مشكلات المواطنة المرتبطة بالهوية وانعكاساتها المختلفة.

حميدة ركاش

الهوامش:

- (1)- سمير أبو زيد، الثورات الشعبية العربية وتحديات إنشاء الدولة الحديثة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013، ص 05.
- (2)- ناهد عز الدين، " الدولة والمجتمع في الوطن العربي: ركائز وإشكاليات التنمية الشاملة "، مجلة النهضة، المجلد الثاني عشر، العدد

بالحكومات العربية، بينما يخص البعض الآخر منها منظمات المجتمع المدني ذاتها، من بين هذه الاعتبارات:⁽¹⁸⁾

- خلق بيئة ملائمة لعمل منظمات المجتمع المدني من خلال وضع إطار قانوني يضمن الحريات الأساسية، مثل حرية الاجتماع والمشاركة والتعبير.

- التركيز على ضرورة صيانة منظمات المجتمع المدني وأهميتها انتشارها من تأثير مصالح أجنبية قد تستخدمها لتحقيق أهداف غير قانونية.

- ضرورة إرساء علاقة شراكة متوازنة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني تضمن الشفافية والمسؤولية، حيث يجب أن تكون علاقة تعاون ومشاركة وتكامل وليست علاقة تنافس وصراع وتسلط وتبعية.

- التأكيد على الصلة القوية بين الممارسة الديمقراطية وعمل منظمات المجتمع المدني.

- إن تطوير ومستقبل المجتمع المدني مرتبط بحجم ومساحات التغيير في فكر وممارسة النظام السياسي العربي، ومساحات الحرية وحدود الممارسة الديمقراطية التي يتيحها لقوى وتنظيمات المجتمع وتشكيلاتها المختلفة.

من جانب آخر وفي سبيل ترسيخ الهوية العربية فإنه ينبغي لمؤسسات المجتمع المدني أن تعمل على:⁽¹⁹⁾

- * تنمية روح التسامح بين الأديان والمذاهب.
- * الاعتراف بالتنوع الثقافي واحترام الآخر في معتقداته.
- * البحث عن القواسم المشتركة التي تشكل الهوية الموحدة للأمة.
- * تنمية ثقافة الاعتدال والوسطية ورفض العصبية والانغلاق حول الذات ورفض كل أشكال العصبية التي لا تعترف بالآخر.

* تفعيل دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية الثقافة العربية والإنسانية التي تُثني شخصية الفرد وتوسع من معارفه.

* تعزيز مفهوم الانتماء للأمة العربية والهوية العربية الأصلية، وترسيخ روح المواطنة للمواطن العربي .

يجب التركيز على النقاط السابق ذكرها لأجل تفعيل دور المجتمع المدني، ذلك أن انشغال منظمات المجتمع المدني ببرامجها المتخصصة المختلفة، أدى إلى ضعف الأدوار المتوقعة منها في

- الثاني، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أبريل 2011، ص 27.
- (3)- ناهد عز الدين، نفس المرجع، ص 27.
- (4)- محمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، في مجموعة من المؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 705.
- (5)- حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص 98-99.
- (6)- ناهد عز الدين، مرجع سابق، ص 28.
- (7)- سيدي محمد ولد بيب، الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2012، ص 154.
- (8)- فاطمة الصايغ، "مفهوم المواطنة في دول الخليج، في مجموعة من المؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 433.
- (9)- علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص 22-23.
- (10)- مولود زايد الطيب، العولمة والتباسك المجتمعي في الوطن العربي، بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005، ص 219.
- (11)- مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 57.
- (12)- مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 59.
- (13)- أوشن سمية، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 167.
- (14)- عبد العزيز خزاعلة، "وهن الدولة وسياسات التفكيك المجتمعي في الأردن"، في مجموعة من المؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 750.
- (15)- سيدي محمد ولد بيب، مرجع سابق، ص 225.
- (16)- أوشن سمية، مرجع سابق، ص 170.
- (17)- ناهد عز الدين، مرجع سابق، ص 45-46.
- (18)- سيدي محمد ولد بيب، مرجع سابق، ص 227.
- (19)- أوشن سمية، مرجع سابق، ص 99.